واحدة لان كلا منهما تعريفه بالقصد ثم الموصول وذوال كلاهما ايضا في مرتبة
واحدة لان تعريف كل منهما بالعهد والمضاف بحسب ما يضاف اليه على ما سياتي
وغير ابن مالك قدم المضمر مطلقا على العلم والموصول على ذي الاداة وهو
قضية تعبير المصنف في الفطريم وقيل والرقيل الموصول وعليه ابن كيسان
لوقوعه صفة له في قوله تعالى من انزل الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا
تكون اعرف من الموصول بل اما مساويه او دون الموصول ولا قايل به
بالمساواة فثبت الثاني واجاب ابن مالك بانه بدل او مقطوع او الكتاب
علم بالغلبة للتوراة لان المعنيين بالخطاب بنو اسرايل وقد غلب عندهم
الكتاب على التوراة فالتحق بالاعلام وهذا التسليم من ابن مالك انه لا قايل
بالمساواة بين الموصول وذي الاداة وهو خلاف ما هو منصوص له في اكثر
شروح التسهيل وقيل هما في مرتبة واحدة تعالى ان تعريف الموصول بال
وقيل ان كلا منهما تعريفه بالعهد وقال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب
الى التفصيل في المضمر فجعل العلم اعرف من ضمير الغايب الا ابن مالك والذي
ذكروا ان اعرف المعارف المضمر قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم وذهب
الكوفيون الى ان مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا
بان الاشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسن وعقلي
وتعريفه عقلي فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد فاجابوا
عن ذلك لان المعتبر انما هو زيادة الوضوح والعلم ازيد وضوحا لانه علم
لا تعرض له شركة كاسرايل وطالوت كذا قال ابن مالك والذي نقله الرضي
عن الكوفيين خلاف ذلك فانه قال المنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم
اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة بخصوصها
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند

الواضع

الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي
ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا
ما يقع الليس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اسم الاشارة
موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه
اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف
بالقلب دون العين ثم اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص فايعرف
باحدهما وضعف تعرف ذي اللام يستعمل معنى النكرة نحو قوله تعالى لئن
اكله الذيب كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف
الى الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه
هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف اقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسي التعريف منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر
ولا يوصف المضمر تعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف
بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان اللام
العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم
يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان
اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سايرالمعارف كما يجي في باب المعارف
وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم
الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب
ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم قال فوله المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب
ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج
صفة عند غيره وعليه فقس ايتها والقول بان المضاف في رتبة ما اضيف
اليه مطلقا حتى الضمير عليه ابن طاهر وابن خروف وبه جزم في التسهيل
وقيل انه في رتبته الا المضاف الى المضمر فانه دونه في رتبة العلم وعليه،

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)